

## ماذا يعرف اليمنيون عن البرلمان ؟ (الوعي، المواقف، الاحتياجات)

**YPC**  
Yemen Polling Center  
المركز اليمني لقياس الرأي العام  
التعبير عن قضايا الحياة واهتمامات الرأي العام



2nd floor, Almatari Building, alzubairi st. (near to Chinese Embassy) – Sana'a, Yemen  
Tel : + 967 1 279 771  
Fax : + 967 1 279 772  
P.O.Box : 5782  
E-Mail : contact@yemenpolling.org  
Web : www.yemenpolling.org

## فهرس المحتويات

4	خلفية المشروع
4	1. موقع مرصد البرلمان اليمني (www.yppwatch.org)
4	2. خمسة استطلاعات للرأي العام
4	3. تقارير دورية عن أداء البرلمان
4	4. خمس ورش تدريبية
5	الملخص التنفيذي (أبرز النتائج)
5	المعرفة بالبرلمان
5	العلاقة بين النواب والناخبين
6	قضايا حقوقية
7	هذا الاستطلاع
7	الأهداف
7	مجتمع الدراسة
8	التمثيل الجغرافي
9	تمثيل النوع
9	الفئات العمرية للمبحوثين
9	المستوى التعليمي
9	الوضع المهني
11	نتائج الاستطلاع
11	الوعي السياسي والاتجاهات العامة
11	الاهتمام بالشأن العام
14	البرلمان في الوعي العام
14	المعرفة بمجلس النواب
14	قوام مجلس النواب:
14	رئيس مجلس النواب
15	مدة مجلس النواب
15	اقترح القوانين وإقرارها في مجلس النواب
16	وظائف مجلس النواب
16	هل يتابع اليمنيون جلسات وأنشطة مجلس النواب؟
17	الأهمية ونسبة الرضا عن مجلس النواب
17	أهمية مجلس النواب
18	مستوى الثقة والرضا عن مجلس النواب الحالي
19	أهم ما قام به مجلس النواب
20	أهم قضية يجب أن يهتم بها مجلس النواب
21	العلاقة بين النواب والناخبين
21	المعرفة بعضو مجلس النواب في المنطقة (الدائرة)
21	المقدرة على التواصل وآلياته:
22	مستوى الرضا عن أداء النواب
23	الوعد الانتخابية للنواب
24	الوظيفة التي يجب على النواب الاضطلاع بها
25	قضايا خاصة
25	1. الحقوق الانتخابية
25	المشاركة في الانتخابات المقبلة
25	تأجيل موعد الانتخابات
25	مدى الاستعداد للمشاركة
26	أبرز الدوافع للمشاركة وعدم المشاركة
28	2. الحقوق السياسية للنساء

28	موقف أولي من مسئولية المرأة
28	الحقوق السياسية للنساء في القانون
30	تعزيز الحقوق السياسية للنساء
30	مستوى التأييد والمعارضة
31	الموقف من تخصيص مقاعد في مجلس النواب للنساء
31	الحقوق السياسية للنساء
33	3. حرية الرأي والتعبير
33	مستوى الحرية في اليمن
33	مستوى الثقة بوسائل الإعلام
34	الإعلام وقضايا الناس
34	الموقف من بعض العقوبات السالبة للحرية

## خلفية المشروع

يأتي هذا الاستطلاع في مقدمة مجموعة استطلاعات يعتزم المركز اليمني لقياس الرأي العام تنفيذها خلال هذا العام والعام المقبل ضمن أنشطة مشروع "مرصد البرلمان اليمني" الذي ينفذه بالتعاون مع الأداة الأوربية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) التابعة للاتحاد الأوروبي، ويشمل المشروع عددا من الأنشطة الأساسية وهي:

### 1. موقع مرصد البرلمان اليمني ([www.ypwatch.org](http://www.ypwatch.org))

ويهدف الموقع إلى توفير البيانات حول البرلمان اليمني وأنشطته وأعضائه كما يوفر عددا من البيانات الإحصائية حول أنشطة البرلمان المختلفة، ويوفر الموقع آلية تواصل بين الناخبين وأعضاء البرلمان، كما يشتمل على عدد من الأبواب الخاصة بتوضيح مهام ومسئوليات البرلمان وأعضائه، وأبواب خاصة بالحقوق السياسية للنساء وحرية التعبير والإعلام.

### 2. خمسة استطلاعات للرأي العام

يسعى المركز اليمني لقياس الرأي العام من خلال استطلاعات الرأي إلى قياس مستوى معرفة المواطنين بعمل ودور البرلمان عموما بالإضافة إلى مواقف تفصيلية تجاه قضايا حقوق الإنسان مثل حقوق المرأة السياسية، وحرية التعبير وحرية الصحافة، والمشاركة السياسية للمرأة والإصلاحات الانتخابية، وتهدف الاستطلاعات إلى توفير بيانات كافية ودقيقة حول كل هذه الجوانب للمساهمة في تطوير أداء البرلمان والتعريف بمهامه الفعلية وتطوير آليات الاتصال بين البرلمان والمجتمع، والتعريف بحاجات واهتمامات المواطن لدى أعضاء البرلمان أنفسهم، وأيضا توفير بيانات مهمة لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمهتمين حول اتجاهات المواطنين وحاجاتهم وأولوياتهم بالنسبة للقضايا السابقة وذلك بهدف دعم ومساندة أنشطتهم في هذا الجانب بناء على بيانات علمية دقيقة.

### 3. تقارير دورية عن أداء البرلمان

سيعمل المركز اليمني لقياس الرأي العام ضمن المشروع على إعداد وإصدار تقارير خاصة عن أداء وعمل البرلمان كل أربعة أشهر. سوف يتم إصدار التقرير الأول خلال النصف الأول من مايو 2010م. تهدف هذه التقارير إلى تزويد المواطنين و المعنيين من المشروع (أعضاء البرلمان، منظمات المجتمع المدني، الصحفيون) بمخلص عن أنشطة وعمل البرلمان للفترة المحددة في التقرير، وتوفر هذه التقارير آلية للرقابة على أعمال البرلمان وتطلع المواطنين على أعماله.

### 4. خمس ورش تدريبية

سوف تستهدف ورش التدريب عددا من قيادات وناشطي منظمات المجتمع المدني و الصحفيين من وسائل الإعلام المختلفة والناشطين في مجالات الحقوق الانتخابية، وحقوق المرأة السياسية، وحرية التعبير وحرية الصحافة ويشترك فيها برلمانيون. وتهدف الورش التدريبية إلى بناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في الضغط على البرلمانيين تجاه القضايا المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وإلى بناء وتعزيز قدرات الصحفيين في الرقابة على البرلمان وفي كتابة تقارير عن أعماله وفي الاستفادة القصوى من جهود أعضاء البرلمان في معالجة هذه القضايا الثلاث داخل البرلمان.

## الملخص التنفيذي (أبرز النتائج)

### المعرفة بالبرلمان

- 23,4% فقط من اليمنيين يعرفون عدد أعضاء مجلس النواب، فيما 71,2% لا يعرفون العدد وأورد 5,4% أرقاماً غير صحيحة لقوام مجلس النواب.
- 61,4% من الرجال و26,3% من النساء أدلوا بإجابة صحيحة عند سؤالهم عن اسم رئيس مجلس النواب.
- جاءت وظيفة توفير الخدمات والمشاريع على رأس الوظائف الأساسية لمجلس النواب حسب 26,2% من المبحوثين، و21% قالوا بأنهم لا يعرفون وظيفته، مقابل 20,5 معظمهم من الرجال قالوا أن وظيفته إصدار القوانين والتشريعات و9,6% قالوا أن وظيفته الرقابة على الحكومة ومحاسبة المسؤولين
- يعتبر 64,3% من المبحوثين أن مجلس النواب مهم لليمن مقابل 15,8% لا يعتبرونه مهماً.
- يعتقد 30,3% من المبحوثين أن مجلس النواب يقوم بوظيفته التشريعية دائماً، و27,5% يعتقدون أنه يقوم بها أحياناً فيما يعتقد 13,4% أنه لا يقوم بها إطلاقاً.
- 18,1% فقط يعتقدون أن مجلس النواب يقوم بوظيفته الرقابية دائماً، و22,6% رأوا بأنه يقوم بها أحياناً مقابل 30,5% رأوا بأنه لا يقوم بها إطلاقاً.
- تحسین مستوى المعيشة هي أهم قضية يجب أن يهتم بها مجلس النواب حسب 38,7% من المبحوثين، وجاءت قضية توفير الخدمات العامة في المرتبة الثانية حسب 10,9% من المبحوثين.

### العلاقة بين النواب والناخبين

- 59,1% من المبحوثين أدلوا بإجابات صحيحة عند سؤالهم عن اسم النائب عن الدائرة التي يقطنون في نطاقها الجغرافي.
- 21,4% فقط من المبحوثين يعتقدون أنهم قادرون على التواصل مع عضو مجلس النواب عن دائرتهم الانتخابية.
- 19,8% فقط من المبحوثين يشعرون بالرضا عن أداء عضو مجلس النواب عن دائرتهم، و59,7% من المبحوثين أفادوا بأن النواب عن دوائرهم لم يقدموا أي شيء خلال فترتهم النيابية الحالية
- 15,1% فقط من المبحوثين أفادوا بأن النائب حقق وعوده الانتخابية، في حين كان توفير الخدمات والمشاريع للمنطقة أبرز ما وعد به النائب حسب 51,6% من المبحوثين. وهي الوظيفة التي يعتبرها المبحوثون أهم وظيفة يجب على النائب القيام بها وذلك حسب 32,4% منهم.

## قضايا حقوقية

- أفاد قرابة 68% من الرجال وأكثر من نصف النساء بأنهم سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة
- قرابة نصف البحوثين وبأغلبية نسائية يؤيدون تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء، و25.5% يؤيدون تعزيز ودعم بعض الحقوق السياسية فقط وليس جميعها
- يرى 30% من البحوثين أن هناك حرية واسعة للإعلام في اليمن، مقابل 26,1% يرونها ضئيلة، و19,1% اغلبهم من الرجال يرونها منعدمة.
- 32,8% من البحوثين قالوا أنهم يثقون بوسائل الإعلام تماما، و38.4% قالوا أنهم يثقون بها قليلا، مقابل 20,7% لا يثقون بها مطلقا.

## هذا الاستطلاع

### الأهداف

يدرس هذا الاستطلاع مستوى الوعي في المجتمع اليمني بمجلس النواب وأدواره ومكوناته، ومدى أهميته بالنسبة لهم اليوم، وحجم الثقة التي يتمتع بها لدى المواطنين.

ويلبي الاستطلاع الأهداف الرئيسية للمشروع وهي المساعدة في تطوير أدوات ووسائل رفع مستوى الوعي بين أوساط المجتمع بدور وواجبات وأعمال مجلس النواب، وأهميته، وتعزيز الثقة جأه، وهي محاور تتضافر لدعم قدرة البرلمان على القيام بدوره بشكل أفضل.

كما يحرص المركز اليمني لقياس الرأي العام من خلال هذا الاستطلاع، على تقديم صورة أكثر وضوحاً ووجهة نظر الجمهور العام، وتطلعاته تجاه تطوير التجربة البرلمانية وحاجاته منها، بالإضافة إلى معرفة آليات أو قنوات التواصل المناسبة بين المجتمع ومجلس النواب مؤسسة وأعضاء.

كما يسعى الاستطلاع، في محور آخر منه، إلى قياس مستوى الوعي بحقوق المرأة السياسية، والحقوق الانتخابية، وحرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام وموقفه منها، ويمكن تلخيص أهداف الاستطلاع في المحاور التالية:

1. قياس مستوى معرفة الناس بدور وواجبات مجلس النواب ومجالات عمله واختصاصاته.
2. قياس مستوى وعي المجتمع بأهمية مجلس النواب والمهام الفعلية له.
3. قياس حجم الثقة بعمل مجلس النواب
4. أفضل الوسائل والطرق لتحقيق:
  - a. رفع معرفة الناس بدور وواجبات وعمل البرلمان.
  - b. رفع مستوى وعي المجتمع بأهمية عمل البرلمان
  - c. زيادة حجم ثقة المجتمع بعمل البرلمان.
5. قياس مستوى معرفة المواطنين بحقوق المرأة السياسية، الحقوق الانتخابية، حرية التعبير وحرية الصحافة، وموقفه منها.
6. أفضل الوسائل والطرق لتنطرق ومعالجة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة السياسية، الحقوق الانتخابية، حرية التعبير وحرية الصحافة

### مجتمع الدراسة

نفذ الاستطلاع خلال الفترة من 5 حتى 15 مارس 2010 في 12 محافظة هي: (أمانة العاصمة، تعز، اب، الحديدة، ذمار، حجة، عدن، حضرموت، مأرب، لحج، أبين، و عمران). وشمل 1000 شخص موزعين في هذه المحافظات حسب وزنها السكاني، وشكل الذكور 50.2% في المائة من الباحثين مقابل 49.8% من النساء، وقام بإجراء المقابلات معهم 38 باحثاً وباحثة و6 مشرفين ميدانيين تم تدريبهم لمدة 6 أيام على طرق تنفيذ عينة الاستطلاع وإجراء المقابلات. وفيما يلي أهم التفاصيل الخاصة بمجتمع الدراسة.

## التمثيل الجغرافي

أجريت المقابلات في 100 حي وقرية موزعة على 94 مديرية في 12 محافظة ، وقد اختيرت المناطق والمحافظات وفق عينة عشوائية منتظمة متعددة المراحل، حيث تم في المرحلة الأولى اختيار 12 محافظة من 19 محافظة بعد استبعاد محافظة صعده لأسباب تتعلق بالحرب التي كانت دائرة هناك، ومحافظة المهرة التي لا يتجاوز عدد سكانها 0.05% من إجمالي السكان بسبب صعوبة تنفيذ مقابلات فيها، وتم اختيار المحافظات كالتالي:

1. تم اختيار أمانة العاصمة ومحافظة عدن بشكل عمدي لعدد من العوامل الديمغرافية والسكانية والاجتماعية.

2. تم توزيع بقية المحافظات في أربعة أقاليم متشابهة في عدد من الخصائص الجغرافية والسكانية، حيث جُول الاختلاف الكبير في هذه الخصائص من تمثيلها بشكل سليم في عينة مباشرة . وهذه الأقاليم هي:

- a. محافظات المناطق الوسطى
- b. المحافظات الجبلية البعيدة في الشمال
- c. المحافظات الصحراوية في الشرق والجنوب الشرقي
- d. المحافظات الغربية والساحلية

وتم اختيار المحافظات في كل إقليم وفق عينة منتظمة بعد تصنيفها حسب عدد السكان وفق آخر تعداد سكاني عام 2004 وتقديرات الزيادة السكانية، وحدد حجم المقابلات في كل محافظة من المحافظات المختارة وفق وزنها السكاني بين المحافظات الإثنى عشر.

في المرحلة الثانية تم اختيار وحدات العينة الأساسية PSUs باعتماد أصغر تقسيم إداري متوفر (الأحياء والبلوكات والقرى والمخيمات) وذلك داخل كل محافظة على حده بعد تصنيفها حسب عدد السكان فيها بشكل عشوائي، ولم تسجل أي حالة استبدال في العينة إلا حالة واحدة جرت في محافظة لحج بسبب أحداث العنف فيها وقت التنفيذ. ويوضح (الجدول 1) توزيع الاستثمارات على وحدات العينة الأساسية في كل محافظة بناء على وزنها في المحافظات المختارة.

الجدول 1: توزيع العينة على المحافظات

المحافظة	عدد السكان	الوزن %	عدد الوحدات	المقابلات
أمانة العاصمة	2,006,619	12.1	12	120
عدن	654,099	3.9	4	40
تعز	2,589,769	15.6	16	156
اب	2,306,919	13.9	14	139
لحج	784,412	4.7	5	47
أبين	468,420	2.8	3	28
حجة	1,618,858	9.8	10	98
حضرموت	1,126,355	6.8	7	68
الحديدة	2,370,444	14.3	14	143
ذمار	1,455,280	8.8	9	88
عمران	937,791	5.7	6	57
مارب	259,356	1.6	2	16

وَجَدَر الإشارة إلى أن 29% من المقابلات أجريت في المناطق الحضرية، فيما أجريت 71% من المقابلات في الأرياف.

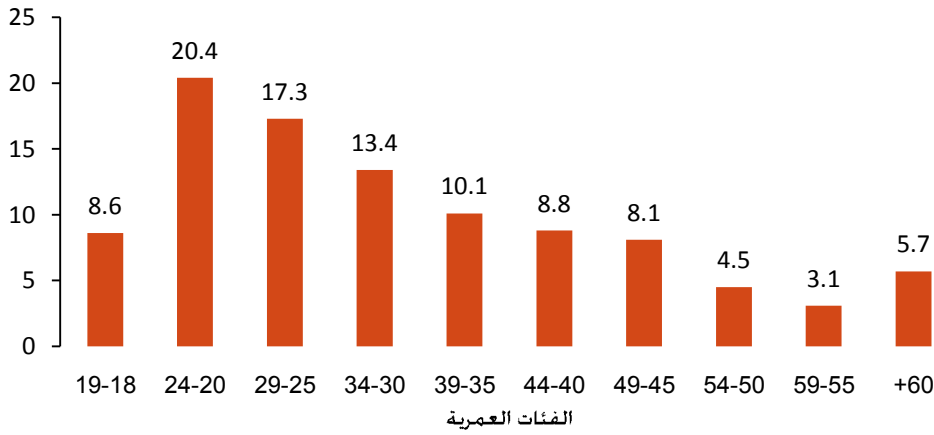
## تمثيل النوع

تم توزيع العينة حسب النوع مناصفة بين الرجال والنساء تقريبا كان عدد النساء 498. والمبحوثين من الرجال 502.

## الفئات العمرية للمبحوثين

استهدفت العينة المبحوثين البالغين 18 سنة فما فوق. وذلك وفق آلية اختيار دقيقة للمبحوثين داخل المنازل باستخدام جدول (كش) الذي يحقق مبدأ العشوائية في الاختيار ولم تسجل فوارق كبيرة بين توزيع المبحوثين الرجال والمبحوثات من النساء في الفئات العمرية. ويوضح (الرسم البياني 1) حجم المقابلات في كل فئة عمرية.

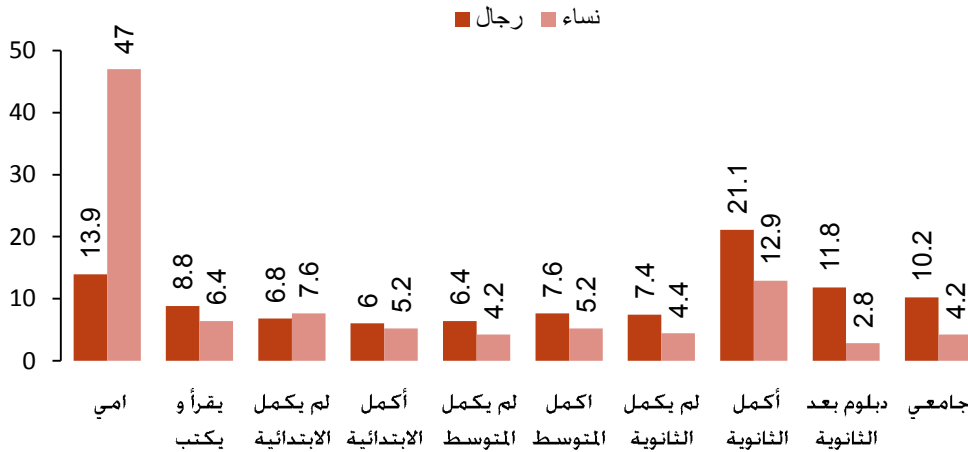
الرسم البياني 1: الفئات العمرية للمبحوثين



## المستوى التعليمي

جاءت أعلى نسبة في فئة الأميين من النساء وبنسبة 47%. فيما جاءت أعلى نسبة للمبحوثين الرجال في فئة من أكملوا التعليم الثانوي وبنسبة 21%. وبشكل عام فإن نسبة المتعلمين بين الرجال أكثر منها بين النساء. ويوضح (الرسم البياني 2) تفاصيل توزيع المبحوثين على المستويات التعليمية.

الرسم البياني 2: المستوى التعليمي حسب النوع



## الوضع المهني

يعمل 63.9% من المبحوثين الرجال. مقابل 8.8% فقط من النساء لديهن عمل يكسبن منه أجرا. وحسب

(الجدول 2) فإن 22.7٪ من الرجال يعملون في وظائف حكومية، و8.2 يعملون في القطاع الخاص، وأفاد 33.1٪ أن لديهم أعمال حرة ( ابتداء من عامل بالاجر اليومي وحتى صاحب نشاط جاري أو عمل مهني، مقابل 36.1٪ لا يعملون. وبالنسبة للنساء فإن 4.6٪ منهن يعملن في وظائف حكومية، و1.4٪ يعملن في وظائف مع القطاع الخاص، و2.8٪ لديهن أعمال خاصة، مقابل 91.2٪ لا يعملن. ويوضح (الجدول 3) الأسباب التي أوردتها من قالوا بأنهم لا يعملون.

الجدول 2 : الوضع المهني للمبحوثين حسب النوع

الكل	نساء	رجال	قطاع العمل
13.7	4.6	22.7	وظيفة حكومية
4.8	1.4	8.2	وظيفة مع القطاع الخاص
18	2.8	33.1	صاحب عمل حر
63.5	91.2	36.1	لا يعمل

الجدول 3 : أسباب عدم العمل بالنسبة لمن لا يعملون حسب النوع

نساء	رجال	السبب
0.9	3.3	عائق صحي.. إعاقة، إصابة بجروح أو حمل
74	0.0	ربة منزل أو مسؤوليات أسرية
7.9	26.5	طالب
4.4	14.9	متقاعد - مُسن - على المعاش
3.7	38.7	عاطل عن العمل
5.7	16	عدم وجود وظيفة / عمل مناسب
3.3	0.6	الأهل يرفضون أن يعمل

## نتائج الاستطلاع

### الوعي السياسي والاتجاهات العامة

#### الاهتمام بالشأن العام

لا تحتل السياسة في العادة موقعا متقدما في سلم اهتمامات اليمنيين، وهذا ما كانت تظهره نتائج استطلاعات سابقة نفذها المركز، غير أن الأحداث السياسية التي مرت وتمر بها اليمن كان لا بد لها أن تنعكس على سلم اهتمامات اليمنيين حيث صار الشأن العام أحد موضوعات النقاش دائما أو أحيانا في إطار الأسرة حسب إفادة نسبة كبيرة من المشاركين في هذا الاستطلاع.

وحسب (الجدول 4) فإن 29,3٪ من المشاركين يخوضون في مواضيع سياسية مع أفراد أسرهم أو أقاربهم بشكل دائم، ويفعل ذلك أحيانا 31,3٪ من المشاركين، مقابل 37,4٪ لا تشكل السياسة موضوعا لنقاشاتهم مع أفراد أسرهم.

ولعل ارتفاع نسبة من حددوا الخيار "أحيانا" يؤكد تأثير الأحداث السياسية في الأشهر المنصرمة على اهتمامات اليمنيين حيث يمكن القول أن هذه الأحداث فرضت على شريحة كبيرة من المجتمع - لا يشكل الشأن العام أحد اهتماماتها التقليدية - اهتماما طارئا بالسياسة.

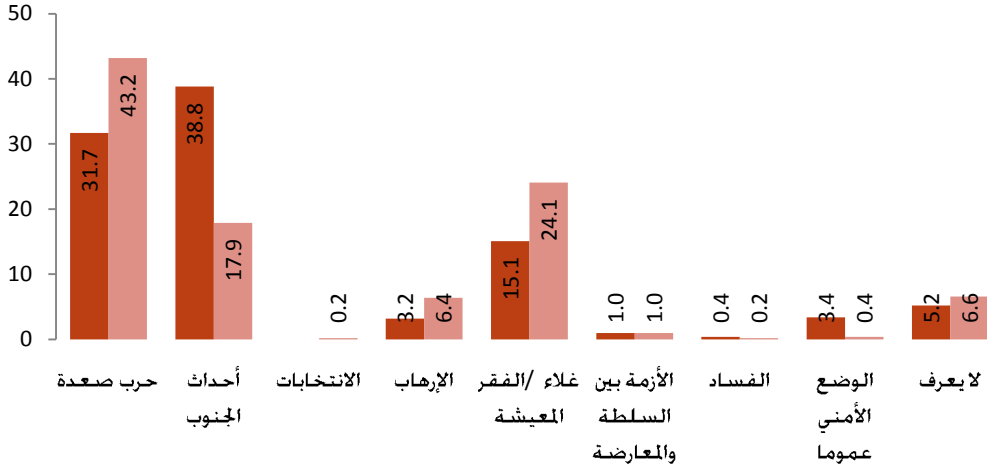
الجدول 4: يتحدثون في مواضيع سياسية مع الأسرة أو الأقارب حسب النوع

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	32.5	26.1	29.3
أحيانا	21.5	41.2	31.3
لا	44.8	29.9	37.4
لا يعرف	1.2	2.8	2.0

وفي تعبير يعكس الإحداث السياسية التي مرت بها اليمن مؤخرا (نفذ الاستطلاع مع انتهاء الحرب السادسة في محافظة صعده، وفي ذروة تصاعد الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية) احتلت الحرب في صعده والأحداث في الجنوب المرتبتين الأولى والثانية كأهم حدثين سياسيين تعيشهما اليمن فيما جاء الفقر وغلاء المعيشة ثالثا كما يوضح (الرسم البياني 3).

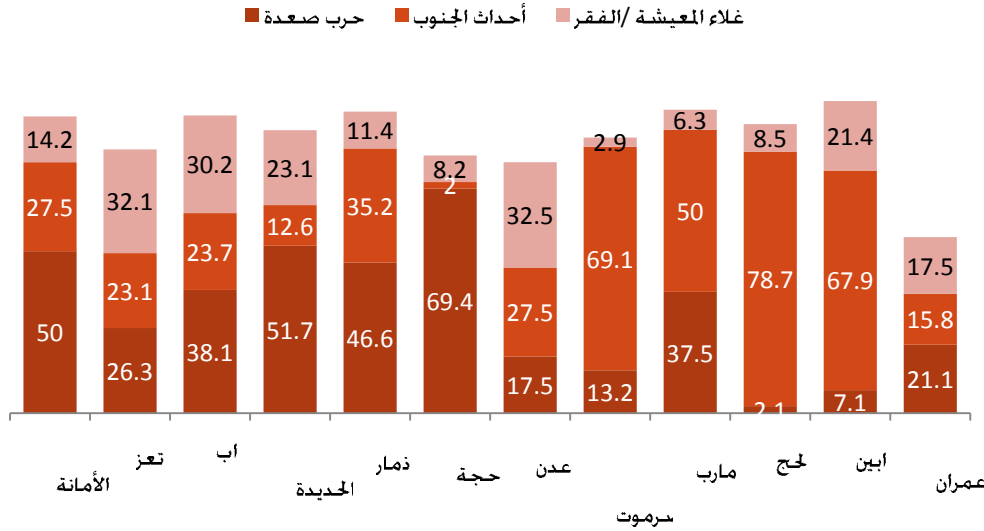
وحسب النتائج الموضحة في الشكل، تحتل أحداث الجنوب المرتبة الأولى في أوساط الرجال حيث اعتبرها 38,8٪ أهم قضية سياسية تعيشها اليمن حاليا، فيما اعتبر 31,7٪ منهم حرب صعده هي القضية الأهم، في المقابل وضعت 43,2٪ من النساء حرب صعده كأهم قضية سياسية مقابل 17,9٪ فقط منهن اعتبرن أحداث الجنوب هي القضية الأهم، ورغم أن السؤال يتعلق بالقضايا السياسية إلا أن الأوضاع المعيشية تظل هي القضية السياسية الأهم حسب 24,1٪ من الرجال، و15,1٪ من النساء.

الرسم البياني 3: أهم قضية سياسية في اليمن الآن، حسب النوع



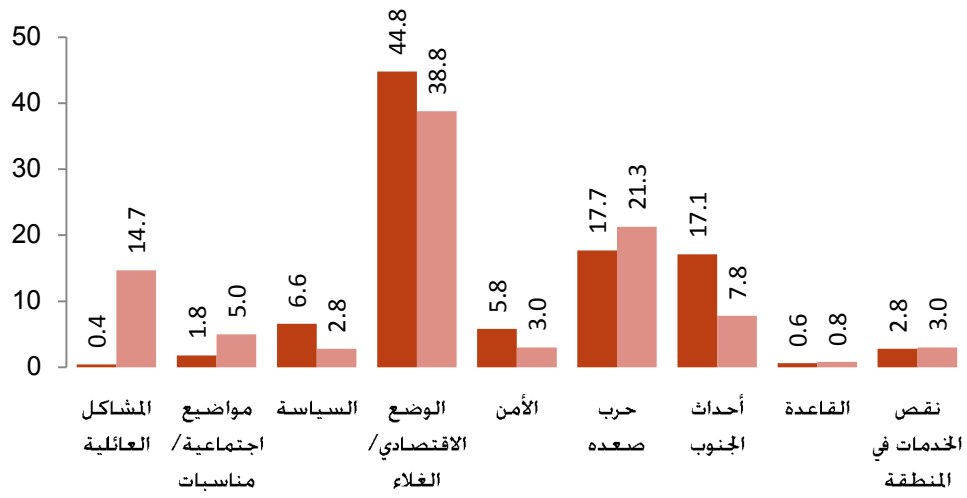
ويوضح (الرسم البياني 4) النتائج حسب المحافظة بالنسبة لأهم قضية سياسية في اليمن الآن، فقد كان معظم من اعتبروا حرب صعدة هي الأهم في محافظات شمالية مثل حجة، ذمار، الحديدة، إب، مأرب، أمانة العاصمة، وكانت أدنى نسبة اختيار لها في لحج وأبين.. فيما كان معظم من اعتبروا أحداث الجنوب أهم قضية سياسية حالية في محافظات لحج، أبين، حضرموت، عدن بالإضافة إلى مأرب أيضاً، وكان أدنى نسبة اختيار لها في محافظة حجة. وكان معظم من أجابوا بـ(لا أعرف) في محافظات حجة، عدن وحضرموت

الرسم البياني 4: أهم قضية سياسية في اليمن الآن، حسب المحافظة



ورغم تراجع هذه القضايا عن الصدارة في سلم اهتمامات الناس عند سؤالهم عن أكثر ما يتحدثون حوله في جلساتهم ولقاءاتهم الاجتماعية أو جلسات القات إلا أنها أتت تالياً بعد الوضع الاقتصادي والهم المعيشي، وكما يوضح (الرسم البياني 5) فإن الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة أعتبر أكثر ما يناقشونه أو يتحدثون حوله حسب 44.8% من الرجال و38.8% من النساء، وجاءت حرب صعدة تالياً حسب 21.3% من النساء و17.7% من الرجال، ثم أحداث الجنوب حسب 17.1% من الرجال و7.8% من النساء، وتحدث النساء عن المشاكل العائلية في جلساتهم حسب 14.7% من المبحوثات.

الرسم البياني 5: ترتيب الاهتمامات حسب النوع



## البرلمان في الوعي العام

### المعرفة بمجلس النواب

#### قوام مجلس النواب:

يجهل اليمنيون الكثير من الأمور المتعلقة بمجلس النواب، وحسب النتائج الموضحة في (الجدول 5) فإن 23,4٪ فقط من المبحوثين أدلوا بإجابة صحيحة عند سؤالهم عن قوام مجلس النواب (301 عضواً). فيما أعرب 71,2٪ عن عدم معرفتهم وأورد 5,4٪ أرقاماً غير صحيحة لقوام مجلس النواب، ويبدو انعدام الفوارق بين الحضر والريف دالاً لاعتبار ان توفر مصادر المعلومات في الحضر يخلق معرفة أكبر عند الأفراد خلافاً للريف

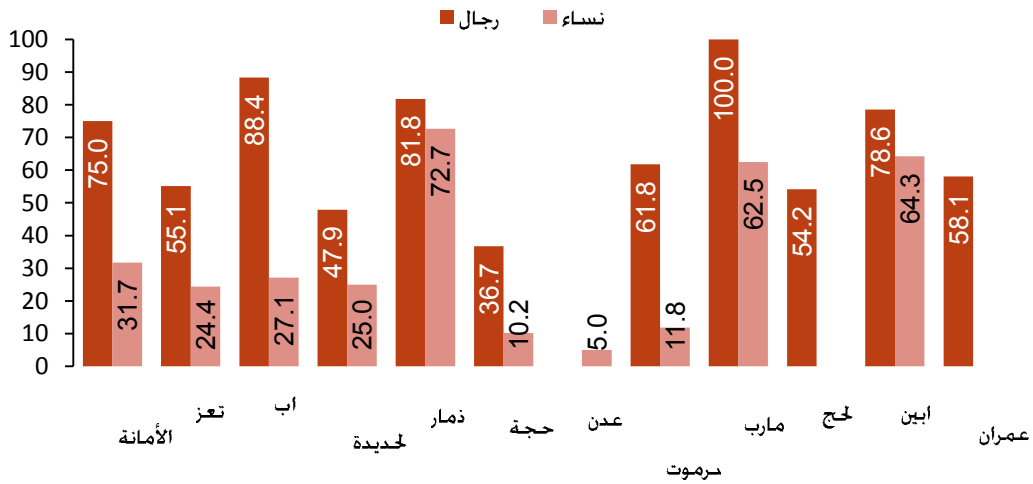
الجدول 5: المعرفة بعدد أعضاء مجلس النواب

الإجابة	حضر	ريف	إجمالي
إجابة صحيحة	24.8	22.8	23.4
إجابة غير صحيحة	5.2	5.5	5.4
لا يعرف	70.0	71.7	71.2

#### رئيس مجلس النواب

ترتفع نسبة المعرفة باسم رئيس مجلس النواب مقارنة بنسبة المعرفة بقوام المجلس، ولعل هذا يعكس الحضور الطائفي للفرد على حساب المؤسسة كما هو الحاصل غالباً في بلدان العالم الثالث وحسب النتائج فإن 61.4٪ من الرجال و26.3٪ من النساء أدلوا بإجابة صحيحة عند سؤالهم عن اسم رئيس المجلس.

الرسم البياني 6: المعرفة برئيس مجلس النواب الحالي

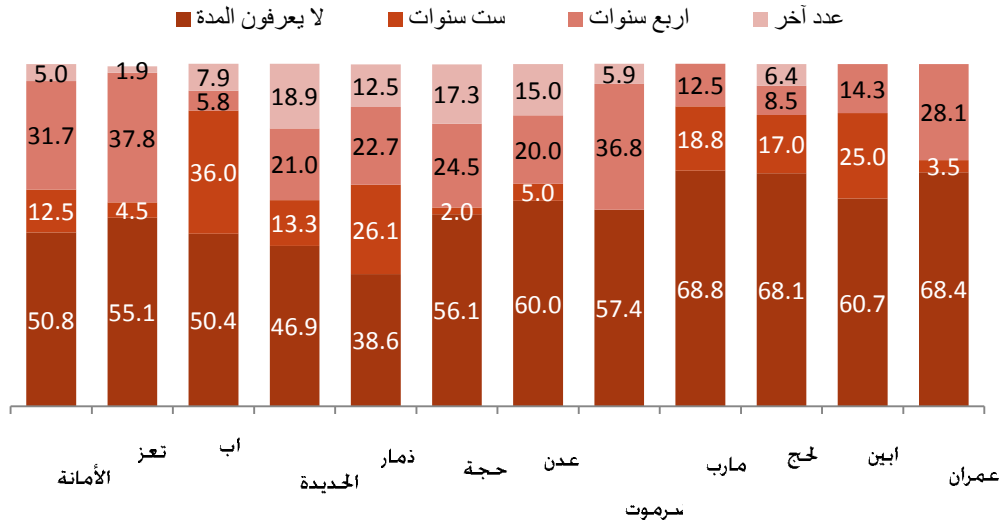


ويوضح (الرسم البياني 6) التفاوت بين المحافظات بالنسبة لمن يعرفون اسم رئيس مجلس النواب الحالي (يحيى علي الراعي) أو لقبه على الأقل. وأفاد كل المبحوثين من الرجال في محافظة مأرب باسم رئيس مجلس النواب الحالي لتكون أعلى نسبة مسجلة، ولم تسجل أي قيمة صحيحة في هذا السؤال في محافظة عدن بالنسبة للرجال، ومحافظتي لحج وعمران بالنسبة للنساء. والبقية من المبحوثين قالوا في الغالب أنهم لا يعرفون اسمه، وأورد 2.2٪ من الرجال و1.5٪ من النساء أسماء مثل عبدالله بن حسين الأحمر، وصادق الأحمر، وحسين الأحمر، وسلطان

## مدة مجلس النواب

أكثر من 53٪ من المبحوثين معظمهم من النساء كما يوضح (الجدول 6) قالوا إنهم لا يعرفون كم مدة مجلس النواب، وقال 24٪ من المبحوثين غالبيتهم من الرجال أن مدة مجلس النواب هي أربع سنوات، وأدلى بالإجابة الصحيحة (ست سنوات) 13.8٪ معظمهم من الرجال، ويوضح (الرسم البياني 7) حجم إفادات المبحوثين في كل محافظة عن عدد سنوات مجلس النواب.

الرسم البياني 7: مدة مجلس النواب حسب المحافظات



الجدول 6: مدة مجلس النواب، حسب النوع

النوع	رجال	نساء	الكل
الإجابة			
ست سنوات	20.5	7.0	13.8
عدد آخر	9.2	8.4	8.8
أربع سنوات	34.9	12.7	23.8
لا يعرفون المدة	35.5	71.7	53.5
رفض الإجابة	0.0	0.2	0.1

## اقتراح القوانين وإقرارها في مجلس النواب

تدني حضور المؤسسة النيابية في الوعي العام يتجلى بوضوح عند السؤال عن تفاصيل العمليات المتعلقة بأدوار ووظائف المجلس فعند سؤال المبحوثين عن آلية اقتراح القوانين ومن يحق لهم فعل ذلك كان 6٪ فقط منهم يعرفون واحدة على الأقل من آليات اقتراح القوانين إذا ما اعتبرنا كتلة الحزب في المجلس إحدى الجهات التي يحق لها تقديم مشاريع القوانين باعتبارهم مجموعة من النواب وليس باعتبارهم أعضاء كتلة سياسية، في المقابل فإن 92.4٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم لا يعرفون كيف تقدم مشاريع القوانين ومن يحق لهم ذلك.

وحسب (الجدول 7) فإن 87٪ من الرجال و98٪ من النساء لا يعرفون آلية اقتراح القوانين في مجلس النواب، ولا من يملك الحق في ذلك، وقال 6.8٪ من الرجال وأقل من 1٪ من النساء أن الحكومة هي من تقترح القوانين. ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لآلية إقرار القوانين في مجلس النواب بعد مناقشته، حيث أفاد 73.7٪ من الرجال و87.3٪ من النساء بأنهم لا يعرفون كيف يتم ذلك حسب (الجدول 8) وأفاد قرابة 20٪ من الرجال و11.2٪ من النساء أن إقرار قانون ما يتطلب موافقة أغلبية الحاضرين في جلسة إقرار القانون.

المجدول 7 : آلية اقتراح القوانين

الاجابة	رجال	نساء	الكل
لا يعرف كيف يقدم مشروع القانون	86.9	98.0	92.4
تقدم من الحكومة	6.8	0.8	3.8
عضو مجلس النواب/ أو مجموعة نواب	2.2	0.6	1.4
أي وزارة أو مؤسسة حكومية	1.8	0.0	0.9
كتلة الحزب في مجلس النواب	1.6	0.0	0.8
غيرها	0.6	0.0	0.3
مجموعة من الناس	0.0	0.4	0.2
كل ما سبق	0.2	0.2	0.2

المجدول 8: المعرفة بآلية إقرار القوانين في مجلس النواب (احتساب نسبة الأصوات)

الاجابة	رجال	نساء	الكل
لا يعرفون الآلية	73.7	87.3	80.5
أغلبية الحاضرين في الجلسة	20.7	11.2	16.0
بالإجماع	2.0	0.6	1.3
اغلبية أعضاء المجلس غائبين وحاضرين	1.4	0.8	1.1
أغلبية الثلثين	2.2	0.0	1.1

## وظائف مجلس النواب

لا تحتل الوظائف الفعلية لمجلس النواب مركزا متقدما في قائمة الوظائف والمهام التي يعتقد المبحوثون أنها وظائف مجلس النواب، وكما يوضح (المجدول 9)، تأتي في المقدمة مهام من قبيل توفير الخدمات والمشاريع بوصفها وظيفة أساسية لمجلس النواب عند (26.2٪) من المبحوثين، فيما أفاد (21٪) بأنهم لا يعرفون ما هي وظيفة مجلس النواب.

ومن الجدول فإن غالبية الرجال وبنسبة 27.9٪ مقابل 13٪ فقط من النساء قالوا بأن مهمة مجلس النواب هي سن القوانين والتشريعات وهي أحد مهام مجلس النواب الفعلية، فيما لا يعرف مهمته الفعلية الثانية سوى 12.6٪ من الرجال و6.6٪ من النساء، إلا أنهم أوردوها على عبارتين كل على حده وهي مراقبة أداء الحكومة، ومحاسبة المسؤولين. وقد أورد 2.3٪ من المبحوثين عددا آخر من العبارات منها حل الخلافات والتراعات بين المواطنين، وتوفير فرص العمل، وتخفيض الأسعار.

المجدول 9: وظيفة مجلس النواب بالنسبة للمبحوثين

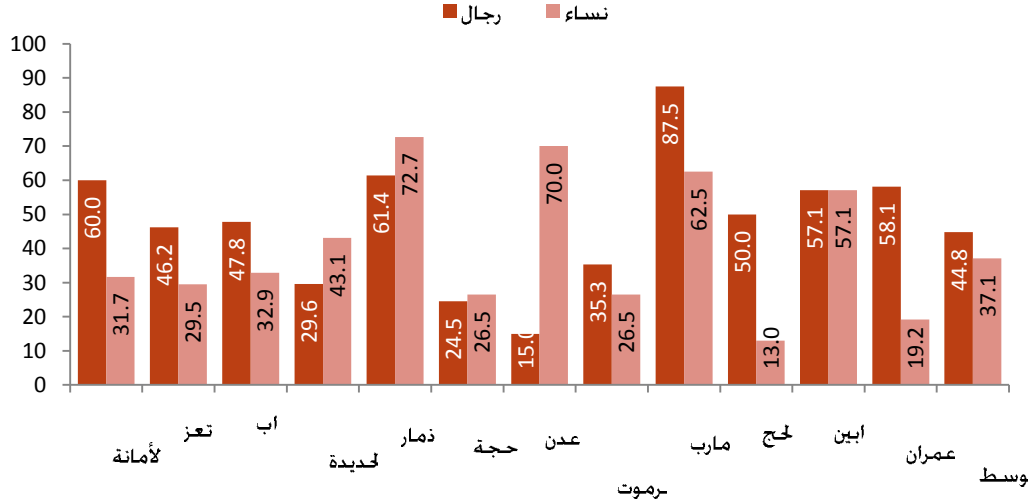
الخيارات	رجال	نساء	الكل
توفير الخدمات والمشاريع	22.5	29.9	26.2
لا يعرف	15.9	26.1	21.0
إصدار القوانين والتشريعات	27.9	13.1	20.5
المطالبة بحقوق المواطنين-مناقشة قضاياهم	13.9	18.3	16.1
الرقابة على أداء الحكومة ومحاسبة المسؤولين	12.6	6.6	9.6
غيرها	2.4	2.2	2.3
لا شيء	1.6	2.6	2.1
تمثيل الشعب	1.6	0.6	1.1

## هل يتابع اليمنيون جلسات وأنشطة مجلس النواب؟

يتابع أنشطة مجلس النواب وجلساته 41٪ من المبحوثين، وهم كما يوضح (الرسم البياني 8) 44.8٪ من الرجال و37.1٪ من النساء، وحسب المحافظة ما تزال مآرب هي الأكثر اهتماما خصوصا بين الرجال فيما تشكل

محافظة عدن أدنى نسبة للمتابعة بين الرجال وثاني أعلى نسبة متابعة بين النساء بعد محافظة ذمار. أما مصادر المتابعة والتي يوضحها (الجدول 10) فقد جاء التلفزيون في المقام الأول وبنسبة 84.9% بالنسبة للرجال، و95.1% بالنسبة للنساء.

الرسم البياني 8 : يتابعون - ولو قليلا- أنشطة مجلس النواب



الجدول 10: مصادر المتابعة

الخيارات	رجال	نساء	الكل
التلفزيون	84.9	95.1	89.5
الصحف والمجلات	8.4	0.5	4.9
الأهل/ أقارب/ أصدقاء/ زملاء... الخ	1.8	2.7	2.2
المقابل واللقاءات الاجتماعية	2.2	0.5	1.5
الإذاعة	0.9	0.5	0.7
غيرها	0.9	0.5	0.7

### الأهمية ونسبة الرضا عن مجلس النواب

#### أهمية مجلس النواب

يرى معظم الباحثين أن مجلس النواب مهم لليمن، ورغم المعرفة المتدنية التي أوضحتها النتائج المشار إليها سلفاً إلا أن 64,3% من الباحثين -حسب (الجدول 11)- رأوا بأهمية مجلس النواب مقابل 15,8% يعتقدون أنه ليس مهماً.

الجدول 11: هل تعتقد أن مجلس النواب مهم؟

الخيارات	رجال	نساء	الكل
مهم	69.1	59.4	64.3
غير مهم	17.3	14.3	15.8
لا يعرف	13.3	25.9	19.6
رفض الإجابة	0.2	0.4	0.3

وترتبط الأهمية التي يضيفها الباحثون لمجلس النواب بتصورهم لطبيعة الدور المنوط به (الأسئلة وجهت بصيغة المطلق، ولم تعن مجلس النواب الحالي أو السابق بل كانت تتحدث عن مطلق مجلس نواب). فعند سؤال من أفادوا بأهمية مجلس النواب عن سبب اعتقادهم هذا أوردوا أسباباً تتعلق بدور خدمي ينتظرون من المجلس القيام به. وحسب (الجدول 12) فإن 42,3% من رأوا بأهمية مجلس النواب ربطوا اعتقادهم بكون المجلس يناقش قضايا

المواطنين.

وَجَدَ الإِشَارَةُ هُنَا إِلَى أَن مَعْظَمَ مَنْ أوردوا هَذَا السَّبَبَ كانوا يتحدَّثون عن المناقشة كمرادف لتقديم الحل أو الخدمة وفي الغالب كانت الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار ونقص الخدمات العامة هي "قضايا المواطنين" المقصودة هنا. وحدد 16,6٪ توفير الخدمات والمشاريع سببا لاعتقادهم بأهمية مجلس النواب. في المقابل لم تكن وظائف المجلس التشريعية والرقابة سببا لأهمية المجلس باستثناء 11,8٪ ربطوا الأهمية بالدور التشريعي. و5,1٪ ربطوها بمراقبة أداء السلطة. مع ملاحظة أن الرجال كانوا أكثر من النساء في ربط أهمية مجلس النواب بأدواره الحقيقية.

ورغم الأهمية المرتفعة التي يحتلها مجلس النواب في الوعي العام إلا أن ارتباط هذه الأهمية بأدوار ووظائف ليست ضمن دور ووظيفة مجلس النواب. يخلق لبسا في العلاقة بين مجلس النواب والمجتمع حيث أن المجتمع لا يفرق وفقا لهذا الربط بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية وعليه فإنه ينطلق في تقييمه لأداء المجلس من مدى كفاءة أو قصور السلطة التنفيذية.

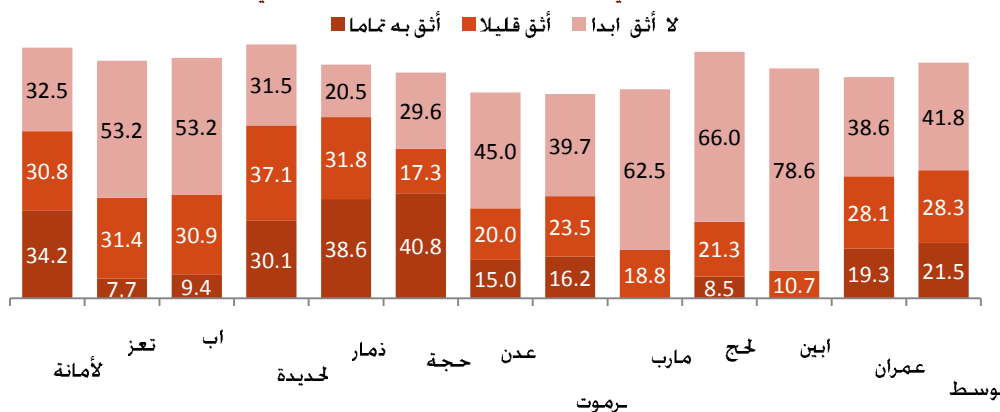
الجدول 12: أسباب من يرون أن مجلس النواب مهم لليمن

الخيارات	رجال	نساء	الكل
لمناقشة قضايا المواطنين	30.5	56.1	42.3
لتوفير المشاريع والخدمات	13.3	20.6	16.6
لتشريع القوانين	17.6	5.1	11.8
لا نه يمثل الشعب	14.7	6.4	10.9
لمراقبة أداء السلطة	8.4	1.4	5.1
لا يعرف	4.3	4.1	4.2
ضروري لأي دولة	4.0	3.0	3.6
غيرها	2.9	2.4	2.6
ضروري للديمقراطية	3.7	1.0	2.5
للتشريع والرقابة	0.6	0.0	0.3

#### مستوى الثقة والرضا عن مجلس النواب الحالي

لا يثق 54.2٪ من الرجال و29.3٪ من النساء بمجلس النواب اليوم. وبشكل عام فإن قرابة نصف المبحوثين في المحافظات المستهدفة لم يعودوا يثقون في مجلس النواب. مقابل 21.5٪ قالوا أنهم يثقون به معظمهم من النساء، ويثقون به قليلا، 28.3٪ من المبحوثين. وحسب المحافظة كما يوضح (الرسم البياني 9) فإن أعلى نسبة ثقة يحظى بها مجلس النواب الحالي هي في حجة، ثم ذمار ثم أمانة العاصمة. وارتفعت نسبة انعدام الثقة بمجلس النواب الحالي في محافظتي أبين ومأرب.

الرسم البياني 9 : مستوى الثقة بمجلس النواب الحالي



ولا يشعر بالرضا عن أداء مجلس النواب الحالي 56.6% من الرجال و37.1% من النساء، مقابل 22.5% من الرجال و27.3% يشعرون بالقليل من الرضا، ولا يتجاوز من يشعرون بالرضا عن أداء مجلس النواب الحالي 13.5% من الرجال و19% من النساء. وعند سؤال المبحوثين عن وظائف مجلس النواب التشريعية والرقابية قال 30.3% منهم أنه يقوم بوظيفته التشريعية دائما، مقابل 27,5% يرون بأنه يقوم بها أحيانا و28,8% لا يعرفون أن كان يقوم بها أم لا حسب (الجدول 14). وحسب (الجدول 15) فإن 18,1% فقط من المبحوثين يرون بان مجلس النواب يؤدي وظيفته الرقابية دائما، مقابل 30,5% يرون بأنه لا يقوم بها إطلاقا.

الجدول 13 : مستوى الرضا عن أداء مجلس النواب الحالي

الخيارات	رجال	نساء	الكل
راض	13.5	18.9	16.2
راض قليلا	22.5	27.3	24.9
غير راض	56.6	37.1	46.9
لا يعرف	7.4	16.3	11.8
رفض الاجابة	0.0	0.4	0.2

الجدول 14: هل يقوم مجلس النواب بوظيفته التشريعية؟

الخيارات	رجال	نساء	الكل
يقوم بها دائما	35.7	24.9	30.3
يقوم بها أحيانا	29.7	25.3	27.5
لا يقوم بها إطلاقا	16.5	10.2	13.4
لا يعرف	18.1	39.6	28.8

الجدول 15: هل يقوم مجلس النواب بوظيفته الرقابية؟

الخيارات	رجال	نساء	الكل
يقوم بها دائما	19.7	16.5	18.1
يقوم بها أحيانا	24.9	20.3	22.6
لا يقوم بها إطلاقا	37.6	23.3	30.5
لا يعرف	17.7	39.6	28.6
رفض الاجابة	0.0	0.4	0.2

#### أهم ما قام به مجلس النواب

حسب (الجدول 16) أفاد أكثر من نصف المبحوثين أنهم لا يعرفون ما هي أهم قضية ناقشها مجلس النواب الحالي ، وذكر 13.2% منهم قضية صعده، و11.6% قالوا أنه لم يناقش أي شيء مهم من وجهة نظرهم.

الجدول 16: أهم قضية ناقشها مجلس النواب الحالي

الخيارات	رجال	نساء	الكل
لا يعرف	49.0	59.2	54.1
حرب صعده	15.9	10.4	13.2
لا شيء	14.7	8.4	11.6
غلاء الأسعار	3.2	9.4	6.3
الحراك الجنوبي	4.0	2.0	3.0
الفساد	1.4	2.6	2.0
الكهرباء	1.6	1.8	1.7
الأوضاع الأمنية	2.0	0.8	1.4
غيرها	8.2	5.2	6.7

أهم قضية يجب أن يهتم بها مجلس النواب

عند السؤال عن أهم القضايا التي يجب على مجلس النواب الاهتمام بها، يعود الهم المعيشي ليشكل أهم هذه القضايا بالنسبة للمبحوثين، وحسب (الجدول 17) فإن 38,7% من المبحوثين يرون أن تحسين مستوى المعيشة هي القضية الأهم التي ينبغي على مجلس النواب الاهتمام بها، وذهب 10,9% إلى اعتبار توفير الخدمات العامة هي القضية الأهم.

الجدول 17: أبرز قضية يجب على مجلس النواب أن يهتم بها أكثر

الكل	نساء	رجال	الخيارات
38.7	40.6	36.9	تحسين مستوى المعيشة/فرص عمل/ الأسعار
10.9	7.2	14.5	توفير وتحسين الخدمات العامة/ الماء/ الكهرباء/التعليم
9.7	13.5	6.0	حرب صعده
9.3	8.6	10.0	مكافحة الفساد
8.1	10.4	5.8	لا يعرف
7.8	5.0	10.6	الأحداث في الجنوب
5.5	6.8	4.2	الحفاظ على الأمن
3.1	1.6	4.6	غيرها
2.3	1.6	3.0	حقوق الإنسان
1.2	1.2	1.2	إصلاح القضاء
1.0	0.4	1.6	تطبيق القوانين الحالية

## العلاقة بين النواب والناخبين

### المعرفة بعضو مجلس النواب في المنطقة (الدائرة)

59,1% من المبحوثين أدلوا بإجابات صحيحة عند سؤالهم عن اسم نائب الدائرة الانتخابية التي يقطنون في نطاقها، مقابل 5% أدلوا بإجابات خاطئة، و35,9% لا يعرفون أسماء نواب دوائرهم. ومن خلال نتائج (الجدول 18)، يتضح أن سكان المدن أقل معرفة بأسماء النواب، مقارنة بالأرياف، غير أن هذا قد لا يعني أن النواب في المناطق الريفية أكثر حضوراً بقدر ما يشير إلى طبيعة التجمع الريفي المتشكل من نسيج عائلي وعشائري والنواب في الريف هم جزء من هذا النسيج.

#### الجدول 18: هل تعرف اسم النائب عن دائرتك؟

الخيارات	حضر	ريف	الكل
نسبة الإجابات الصحيحة	41.0	66.5	59.1
نسبة الإجابات غير الصحيحة	5.9	4.6	5.0
لا يعرف	53.1	28.9	35.9

### المقدرة على التواصل وآلياته:

أفاد غالبية المبحوثين أنهم لا يستطيعون التواصل مع نائب الدائرة، وحسب (الجدول 19) فإن 70,5% أفادوا بعدم استطاعتهم التواصل مع النواب، مقابل 21,4% فقط يعتقدون أنهم يستطيعون التواصل، ولا تبدو الفوارق دالة بين الريف والحضر، وهو ما يؤكد أن ارتفاع نسبة من يعرفون اسم النائب في الريف لا تشير إلى مستوى حضور النائب في أوساط أبناء الدائرة.

#### الجدول 19: هل تستطيع التواصل مع نائب الدائرة؟

الخيارات	حضر	ريف	الكل
نعم	18.6	22.5	21.4
قد أستطيع وقد لا أستطيع	8.6	7.9	8.1
لا أستطيع التواصل معه	72.8	69.6	70.5

ولم يسبق لمعظم المبحوثين التواصل مع أعضاء مجلس النواب عن دوائرهم، وكان سبب التواصل بالنسبة لقرابة 8,5% من المبحوثين هو لطلب تدخله في شجار مع الغير، أو المطالبة بمشروع، أو طلب مساعدته في معاملة رسمية، وقد استخدم غالبيتهم الهاتف كوسيلة للاتصال بالنائب، أو أنهم قاموا بزيارته في منزله، أو في مكان يخصصه النائب للاجتماع بالناس.

#### الجدول 20: هل سبق وتواصلت مع عضو مجلس النواب في دائرتك، أو حاولت التواصل معه؟

الإجابة	حضر	ريف	الكل
نعم	6.6	9.2	8.4
لا	91.7	87.5	88.7
لا يعرف	1.7	3.4	2.9

إجابة عن سؤال مفتوح.. يفضل المبحوثون بنسبة 27,5% أن يتواجد النائب في المنطقة أو يزورها بشكل دوري ليتمكنوا من التواصل معه، في حين فضل 16,7% التليفون كوسيلة للتواصل، وأفاد 24,7% أنهم لا يعرفون أي وسيلة هي الأفضل للتواصل مع أعضاء مجلس النواب عن دوائرهم، وتشير النتائج في (الجدول 21) إلى وجود فوارق بين الحضر والريف فيما يتعلق بتفضيل مكتب للنائب في الدائرة كوسيلة تواصل بينه وبين الناخبين، حيث

يفضل المبحوثون في المناطق الحضرية وجود مكاتب للنواب في دوائرهم بنسبة 13,8% فيما لم يفضل ذلك سوى 6,9% من المبحوثين في الريف.

الجدول 21: الوسائل التي يفضلها المبحوثون للتواصل مع النواب

الخيارات	حضر	ريف	الكل
التواجد في المنطقة - زيارتها بشكل دوري	20.0	30.6	27.5
لا يعرف	26.9	23.8	24.7
عبر التليفون	15.2	17.3	16.7
عبر مكتب للنائب في الدائرة	13.8	6.9	8.9
الزيارة إلى المنزل - اللقاء المباشر	4.1	7.6	6.6
لا أريد التواصل	6.9	5.9	6.2
عبر شخصيات اجتماعية - قيادات محلية	2.4	3.4	3.1
مهرجانات أو لقاءات عامة	4.8	2.0	2.8
اللقاءات والمناسبات الاجتماعية	1.7	0.7	1.0
عبر مقر الحزب الذي يمثله النائب	2.1	0.1	0.7
غيرها	0.3	0.4	0.4

#### مستوى الرضا عن أداء النواب

غالبية المبحوثين لا تشعر بالرضا عن أداء أعضاء مجلس النواب، وحسب (الجدول 22) فإن 19,8% فقط راضون عن أداء النواب الذين يمثلون دوائرهم، وأقل من هذه النسبة بقليل راضون قليلاً، في المقابل فإن 51,4% من المبحوثين ليسوا راضين عن أداء النواب، ولم يشأ 9,5% من المبحوثين تقييم النواب بسبب عدم المعرفة، ويلاحظ أن نسبة عدم المعرفة مرتفعة في الحضر عنها في الريف.

الجدول 22: نسبة الرضا عن أداء عضو مجلس النواب عن الدائرة

الخيارات	حضر	ريف	الكل
راض	18.6	20.3	19.8
راضي قليلاً	14.8	20.7	19.0
غير راض	53.8	50.4	51.4
لا يعرف	12.4	8.3	9.5
رفض الإجابة	0.3	0.3	0.3

يعتقد 24,5% فقط من المبحوثين أن أعضاء مجلس النواب يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرية في قاعة مجلس النواب حتى إذا كانت لا تناسب مواقف أحزابهم، وقال 23,2% أنه يمكنهم ذلك أحياناً، فيما يرى 35,2% بأن أعضاء مجلس النواب لا يستطيعون القيام بذلك، ولا يعرف 16,8% ما إذا كان أعضاء مجلس النواب يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرية في مجلس النواب. (انظر الجدول 23).

الجدول 23 : الثقة بقدرة أعضاء مجلس النواب في التعبير عن آرائهم بحرية في مجلس النواب

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	22.9	26.1	24.5
إلى حد ما	24.9	21.5	23.2
لا	38.8	31.5	35.2
لا يعرف	12.9	20.7	16.8
رفض الإجابة	0.4	0.2	0.3

وحسب غالبية المبحوثين فإن النواب لم يقدموا شيئاً خلال فترة نيابتهم الحالية، وقد يفسر هذا انخفاض نسبة الرضا عن أداء أعضاء مجلس النواب الأمر الذي يربط أيضاً بعوامل أخرى منها عدم تحقيق النواب لوعودهم التي يطلقونها خلال الحملات الانتخابية والتي سيتم التطرق إليها لاحقاً، وكما توضح نتائج (الجدول

24) فإن 59,7٪ من الباحثين أفادوا عند سؤالهم عن أهم عمل قام بإجازه النائب عن الدائرة بأن نواب دوائرهم لم يقوموا بإجازة شئ، يذكر، فيما ذكر 11,9٪ خدمات مثل الكهرباء والمياه وإصلاح الطرق كأهم أعمال قام بإجازتها النائب عن الدائرة. ولم تصل نسبة الباحثين الذين ذكروا أن نوابهم قاموا بعمل يتعلق بدورهم الرقابي أو التشريعي سوى 0,6٪ أي أقل من 1٪ من الباحثين.

الجدول 24: أهم عمل قام به عضو مجلس النواب عن المنطقة

الخيارات	حضر	ريف	اجمالي
لا شئ	56.9	60.8	59.7
توفير خدمات للمنطقة "ماء، كهرباء، طرق... الخ"	10.3	12.5	11.9
توفير وظائف للعاطلين	2.1	0.4	0.9
الاهتمام بقضايا حقوقية (المرأة، المهمشين، الإنسان)	0.0	0.6	0.4
قدم مشاريع قوانين مهمة - أدى دوره التشريعي	0.0	0.1	0.1
أدى دوره الرقابي - أثار قضية هامة	0.7	0.4	0.5
حل مشاكل الناس	0.3	0.7	0.6
لا يعرف	29.7	24.4	25.9

#### الوعود الانتخابية للنواب

تشير النتائج في (الجدول 25) إلى أن الحملات الانتخابية للنواب غالباً ما تنطوي على وعود يقع تنفيذها خارج اختصاصات ومهام النواب أنفسهم، وحسب 51,6٪ من الباحثين فإن توفير خدمات عامة للمنطقة هو الوعد الأبرز للنائب عن الدائرة، وتوضح النتائج أيضاً أن نواب الأرياف هم أكثر النواب وعوداً بتوفير خدمات عامة، كما أن الباحثين في الريف هم أقل نسياناً أو عدم معرفة لوعود نوابهم مقارنة بالباحثين في المدن.

الجدول 25: أبرز الوعود الانتخابية لأعضاء مجلس النواب

الخيارات	حضر	ريف	إجمالي
توفير خدمات للمنطقة (ماء، كهرباء... الخ)	32.8	59.3	51.6
لا ما وعد به النائب	27.9	18.3	21.1
لا يذكر ما وعد به النائب	23.1	17.6	19.2
توفير وظائف للعاطلين-رواتب ضمان اجتماعي	12.8	3.9	6.5
محاربة الفساد	1.4	0.0	0.4
لم يعد بشئ	0.3	0.4	0.4
طرح مشاريع قوانين أو تعديل قوانين	0.7	0.3	0.4
طرح قضايا المنطقة في البرلمان	0.7	0.0	0.2

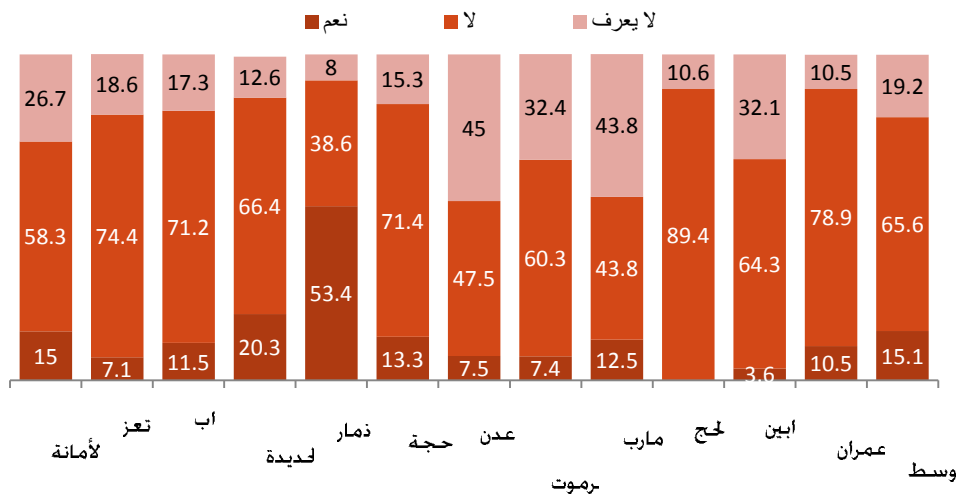
وأفاد 65,6٪ من الباحثين أن النائب لم يف بوعوده الانتخابية، مقابل 15,1٪ أفادوا بخلاف ذلك حسب ما تشير إليه نتائج (الجدول 26).

الجدول 26: هل حقق النائب وعوده الانتخابية؟

الخيارات	حضر	ريف	الكل
نعم	13.8	15.6	15.1
لا	62.4	66.9	65.6
لا يعرف	23.4	17.5	19.2
رفض الاجابة	0.3	0.0	0.1

وحسب المحافظات فإن نواب محافظة ذمار هم أكثر النواب وفاء بوعودهم الانتخابية التي تتعلق غالباً كما سبقت الإشارة بمشاريع وخدمات عامة للمنطقة، وحسب (الرسم البياني 10) فإن 53,4٪ من الباحثين في ذمار أفادوا بأن نوابهم حققوا ما وعدوا به أثناء الانتخابات، فيما لم يشر أي من الباحثين في لحج إلى أن النائب حقق وعوده الانتخابية، وترتفع نسبة الباحثين الذين أجابوا بالنفي في المحافظات الجنوبية عموماً.

الرسم البياني 10 : هل حقق النائب وعوده الانتخابية؟



الوظيفة التي يجب على النواب الاضطلاع بها

توفير الخدمات والمشاريع هي الوظيفة التي ترغب نسبة كبيرة من المبحوثين أن يضطلع بها عضو مجلس النواب حسب ما تشير نتائج (الجدول 27) التي توضح أيضا ان المبحوثين في الريف يرون أن توفير الخدمات والمشاريع هي وظيفة عضو مجلس النواب بنسبة اكبر من المبحوثين في الحضر وهو ما يعكس غياب الخدمات العامة في المناطق الريفية، ويرى 9,1% فقط ان وظيفة النائب هي وظيفة رقابية، فيما لم يذكر الوظيفة التشريعية للنائب سوى 6% فقط من المبحوثين

الجدول 27: اهم وظيفة يجب ان يضطلع بها النائب

إجمالي	ريف	حضر	الخيارات
32.4	38.0	18.6	توفير الخدمات والمشاريع للناس
15.8	16.5	14.1	لا يعرف
15.0	11.5	23.4	تبني قضايا الناخبين
10.5	7.6	17.6	حل المشكلات بين المواطنين
6.0	6.6	4.5	إصدار القوانين والتشريعات
5.1	6.2	2.4	محاسبة المسؤولين
4.5	4.2	5.2	مساعدة في حل مشاكلهم الفردية
4.0	4.2	3.4	الرقابة على أداء الحكومة
2.3	1.7	3.8	غيرها
2.2	1.1	4.8	تعيين الموظفين
0.7	0.8	0.3	لا شيء
0.6	0.7	0.3	مراقبة موازنة الدولة

## قضايا خاصة

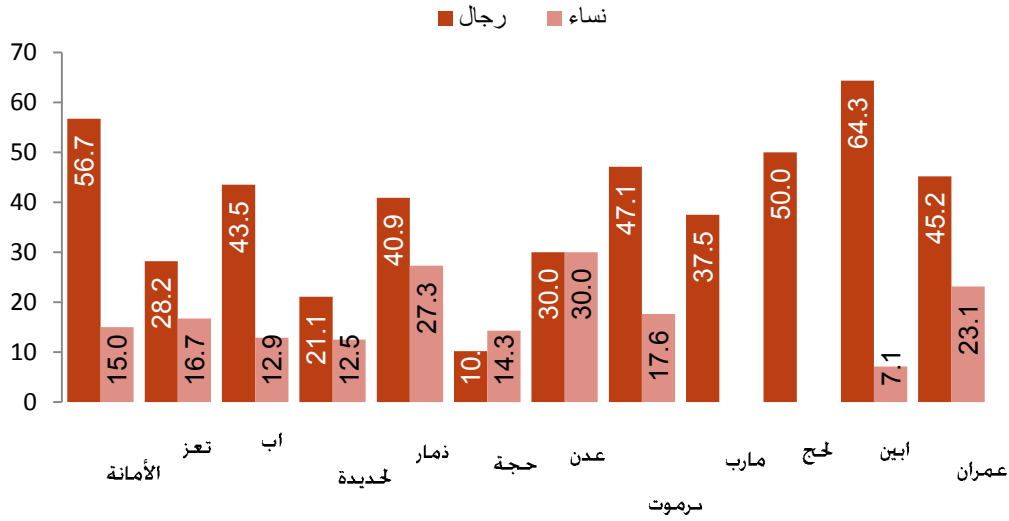
### 1. الحقوق الانتخابية

#### المشاركة في الانتخابات المقبلة

##### تأجيل موعد الانتخابات

عند سؤال الباحثين عن موعد الانتخابات النيابية المقبلة أدلى 36.7% من الرجال و15.7% من النساء (26.2% من كل الباحثين) بإجابات صحيحة (2011)، وقال 53% من الرجال و79.5% من النساء أنهم لا يعرفون في أي عام ستجرى الانتخابات النيابية المقبلة، ويوضح (الرسم البياني 11) نسبة إجابات من أدلوا بإجابات صحيحة في كل محافظة، وقد شكل الرجال غالبية من يعرفون باستثناء محافظة حجة، وتساوت النسبة بين الرجال والنساء في عدن، ولم تسجل أي إجابة صحيحة بالنسبة للنساء في محافظتي لحج ومأرب.

الرسم البياني 11 : من يعرفون موعد الانتخابات النيابية المقبلة



كان غالبية من يعرفون موعد الانتخابات المقبلة خصوصاً النساء وبنسبة 91% من هؤلاء يعرفون أيضاً أنه لم يكن موعدها الأصلي، وأنه تغير كما يوضح ذلك (الجدول 28) وقال 4.6% منهم أن موعدها في العام 2011 هو موعدها من البداية.

الجدول 28 : هل تغير موعد الانتخابات أم أنه موعدها من البداية؟

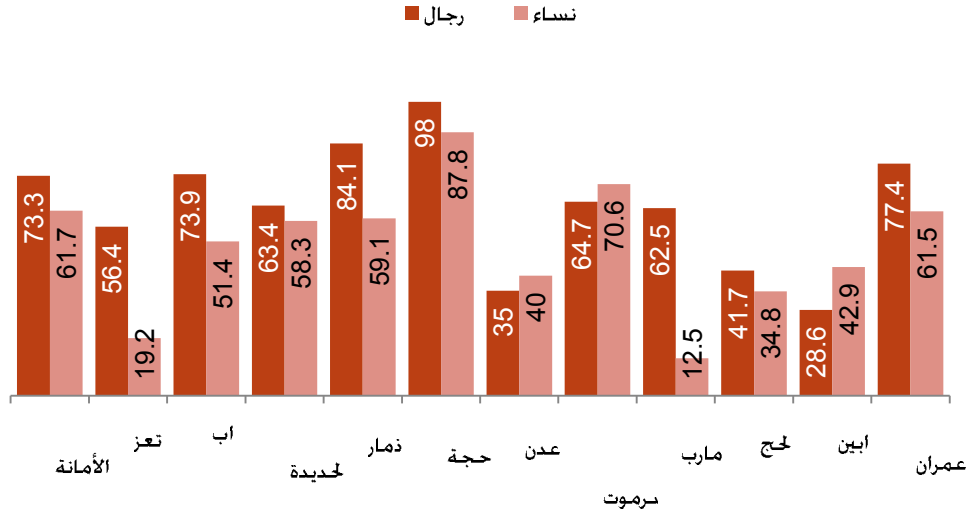
الخيارات	رجال	نساء	الكل
تغير موعدها الأصلي	90.2	94.9	91.6
كان موعدها من البداية	5.4	2.6	4.6
لا يعرف	4.3	2.6	3.8

#### مدى الاستعداد للمشاركة

أفاد قرابة 68% من الرجال وأكثر من نصف النساء بأنهم سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة، وحسب

(الرسم البياني 12) فإن أعلى نسبة لمن قالوا أنهم سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة هي في محافظة حجة، أما أدنى نسبة فهي في المتوسط العام في أبين، لكنها بالنسبة للنساء مسجلة في محافظتي مأرب وتعز. وقد قال 22.5% معظمهم من النساء أنهم لم يقرروا بعد أنه م قد يشاركون وقد لا يشاركون في الانتخابات المقبلة، فيما قال بأنه لن يشارك 10.6% من الرجال، و17.5% من النساء

الرسم البياني 12 : سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة



#### أبرز الدوافع للمشاركة ولعدم المشاركة

وجه سؤال إلى جميع الباحثين المشاركين في هذا الاستطلاع عن أبرز ما سيدفع الناس للمشاركة في الانتخابات النيابية، وأيضاً ما الذي قد يجعل الناس يقررون عدم المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، ويوضح (الجدول 29) أبرز الدوافع التي أوردتها الباحثون، ولم تتغير النتائج بين من قالوا أن لديهم استعداد للمشاركة في الانتخابات المقبلة وبين من أفادوا بأنهم لن يشاركون.

ويوضح نتائج (الجدول 29) أن الدوافع الأهم للمشاركة في الانتخابات النيابية حسب الباحثين مرتبطة بطبيعة المرشحين أكثر من ارتباطها بوجود برامج انتخابية، وحسب الجدول فلن 27,8% من الباحثين وخصوصاً بين النساء يرون بأن الناس سيشاركون في الانتخابات المقبلة لاختيار شخص قادر على خدمة المنطقة، فيما سيشارك الناس في الانتخابات المقبلة إذا كان هناك مرشح طيب السمعة حسب 13,8% من الباحثين، وستشكل الرغبة في التغيير دافعا لمشاركة الناس في الانتخابات حسب 8,7% من الباحثين، فيما اعتبر 6,8% أن توفر مقابل مادي هو ما سيدفع الناس للمشاركة في الانتخابات النيابية القادمة

الجدول 29: أهم ما سيدفع الناس للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة

الخيارات	رجال	نساء	الكل
مرشح قادر على خدمة المنطقة	24.3	31.3	27.8
وجود مرشح طيب السمعة	14.7	12.9	13.8
من أجل التغيير	10.6	6.8	8.7
مكافأة أو عائد مادي معين	5.2	8.4	6.8
تحسين الوضع الاقتصادي	9.0	4.0	6.5
ممارسة حقهم الديمقراطي	6.2	4.8	5.5
لا يعرف	2.8	6.4	4.6
مرشح جديد غير النائب الحالي	4.0	4.4	4.2
وجود شخص تقتنع به أسرتي / أصحابي/ ناس أثق بهم	2.6	5.2	3.9
أن يكون المرشح من حزب معين	3.4	3.6	3.5
وجود برنامج انتخابي مقنع	3.0	1.2	2.1

قضايا خاصة: الحقوق الانتخابية

1.7	2.0	1.4	لأنه واجب وطني
1.6	0.8	2.4	ضمان نزاهة الانتخابات
1.6	1.0	2.2	ضغوط سياسية أو اجتماعية
1.5	1.0	2.0	غيرها
1.3	1.4	1.2	للحفاظ على الاستقرار والأمن
1.2	0.8	1.6	المرشح من الأقارب/ صديق
1.0	1.2	0.8	أن يكون المرشح متعلم

في المقابل فإن عدم وجود مرشح مقبول سيدفع الناس لمقاطعة الانتخابات القادمة حسب 31.1٪ من الباحثين كما توضح نتائج (الجدول 30) . وعدم الوفاء بالوعود الانتخابية يشكل أبرز ما سيدفع الناس للمقاطعة حسب 12,1٪ من الباحثين.

الجدول 30: أبرز ما قد يدفع الناس لقرار عدم المشاركة في الانتخابات

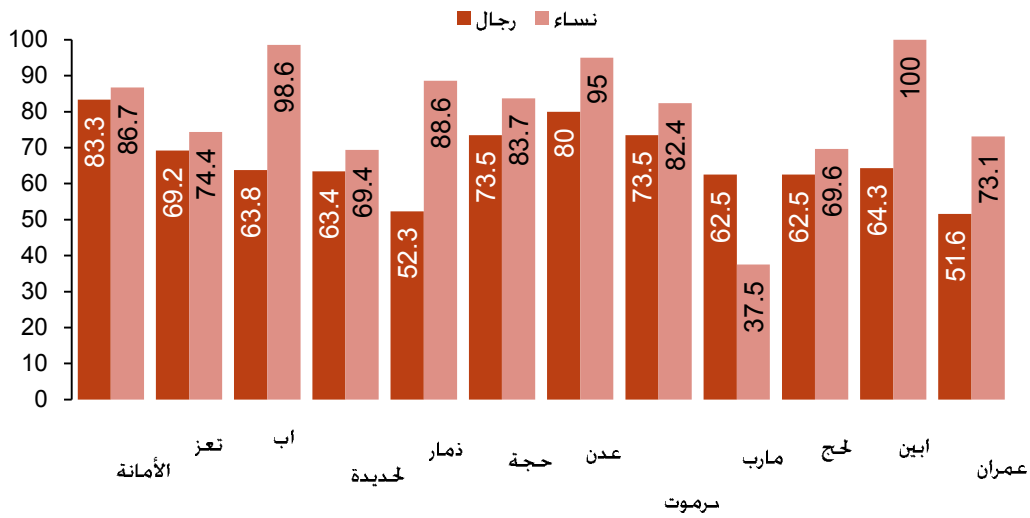
الكل	نساء	رجال	الخيارات
31.1	27.7	34.5	عدم وجود مرشح مقبول
12.1	12.0	12.2	عدم الوفاء بالوعود الانتخابية
11.9	16.3	7.6	لا يعرف
7.7	4.2	11.2	استمرار الأوضاع العامة كما هي
7.0	9.8	4.2	الإحساس بعدم جدوى الانتخابات
5.7	3.4	8.0	تزوير الانتخابات
4.0	4.4	3.6	عدم الاهتمام بأوضاع المنطقة
3.2	3.6	2.8	اضطراب الأوضاع الأمنية
2.9	5.0	0.8	أسباب خاصة-فردية
2.8	2.0	3.6	غيرها
2.7	3.6	1.8	انعدام الوعي بالحقوق الديمقراطية
2.6	3.0	2.2	عدم توفر مقابل مادي
2.0	1.4	2.6	عدم وجود مرشح للحزب الذي ينتمي إليه
1.9	1.6	2.2	عدم وجود برنامج انتخابي مقنع

## 2. الحقوق السياسية للنساء

### موقف أولي من مسئولية المرأة

في المتوسط فإن 82% من النساء يقبل العمل في وظيفة إذا كان المدير أو المسئول امرأة، مقابل 67.3% من الرجال. ومن (الرسم البياني 13) فإن النساء أكثر تقبلاً للعمل تحت إدارة امرأة باستثناء محافظة مأرب حيث أفاد 37.5% من النساء فقط أنها لن تقبل، وبالنسبة للرجال فإن أدنى نسبة سجلت في محافظتي عمران وذمار.

الرسم البياني 13 : من يقبلون العمل تحت إدارة امرأة

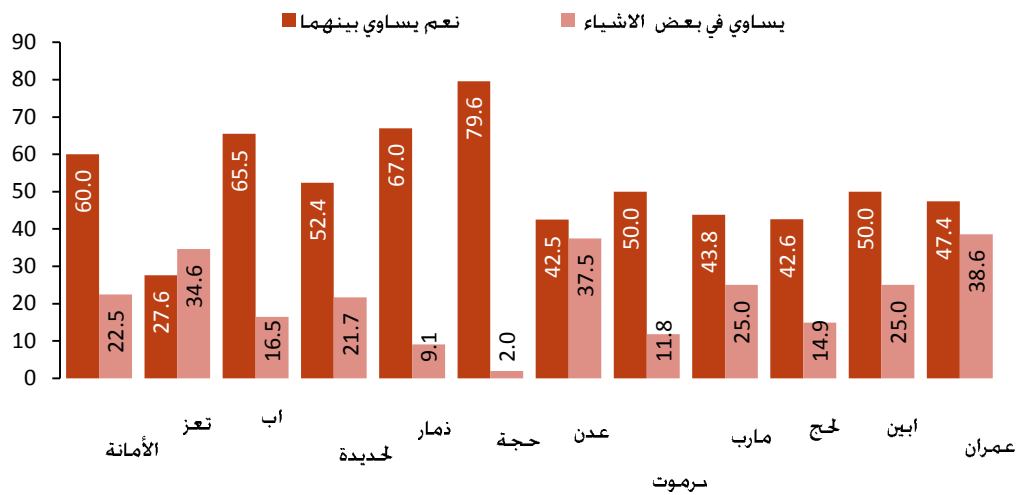


### الحقوق السياسية للنساء في القانون

يعتقد أكثر من نصف الباحثين أن القانون اليمني يساوي بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية مثل الحق في التصويت والترشح في الانتخابات، وتولي المواقع القيادية الحكومية، وتولي المناصب في الأحزاب، والمشاركة في المهرجانات السياسية وغيرها من الأنشطة. ويرى 20.8% من الباحثين أنه يساوي بينهما في بعض الحقوق وليس كلها. ويرى 15.6% معظمهم من النساء بأن القانون لا يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، وأفاد البقية بأنهم لا يعرفون ما إذا كان القانون يساوي بين الرجل والمرأة أو لا. ولم تكن هناك فوارق بين آراء النساء والرجال.

ويوضح (الرسم البياني 14) النتائج حسب المحافظة بالنسبة لمن قالوا أن القانون يساوي بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية (يمثل الخط البياني الأعلى) ومن قالوا بأنه يساوي في بعض الحقوق.

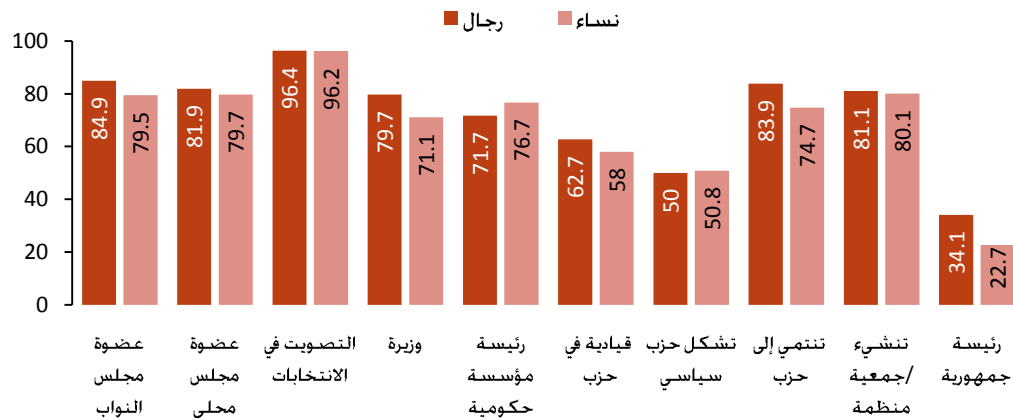
الرسم البياني 14 : القانون يساوي بين حقوق الرجال والنساء



وعند سؤال الباحثين حول عدد من الحقوق السياسية للنساء وما إذا كانت القوانين اليمنية تكفلها أبدت الغالبية توقعات مرتفعة في الغالب. وكما يوضح (الرسم البياني 15) أفاد أغلب الباحثين بأن القانون اليمني يعطي المرأة الحق في أن تكون عضوة مجلس نواب، وعضوة في المجلس المحلي، والتصويت في الانتخابات، وأن تكون وزيرة، ورئيسة مؤسسة وتقل النسبة قليلاً بشأن حقها في تولي مناصب قيادية في حزب (رئيس أو أمين عام) وتقل أكثر بالنسبة لفتحها في تشكيل حزب سياسي، وكانت أدنى نسبة تتعلق بالحق في الترشح لرئاسة الجمهورية.

إلا أن النتيجة المتعلقة بالحق في الترشح لرئاسة الجمهورية هي أعلى من نتائج استطلاعات سابقة نفذها المركز اليمني لقياس الرأي العام في 2006، و2007 وهو ما يعني أن النسبة المتعلقة بمدى الوعي القانوني قد لا تشير إلى المعنى الحرفي للوعي بنصوص القانون، بقدر ما هو وعي تنامي نتيجة معايشة سلوك فعلي مثل التصويت، والانتماء للأحزاب، والترشح للبرلمان والمجالس المحلية، وأن عدد المرشحات في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والجدل الذي دار حول ذلك شكل الفارق في نسبة من يعتقدون أنه حق قانوني ...

الرسم البياني 15 : مدى المعرفة بالحقوق السياسية للنساء في القانون



## تعزيز الحقوق السياسية للنساء

### مستوى التأييد والمعارضة

قراءة نصف المبحوثين وبأغلبية نسائية يؤيدون تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء، و 25.5% يؤيدون تعزيز ودعم بعض الحقوق السياسية فقط وليس جميعها، كما يوضح (الجدول 31)، وقد أبدى المعارضون على تعزيز الحقوق السياسية للنساء عدداً من الأسباب يوضحها (الجدول 32) حيث حل "عدم قدرة المرأة" في مقدمة الأسباب خصوصاً بين النساء وبنسبة 31% من المبحوثين، يليها "مسئولياتها المنزلية أهم من ممارسة حقوقها السياسية" حسب رأي 25.4% من المبحوثين معظمهم من الرجال، وقال 20.5% من المبحوثين أن العادات والتقاليد هي السبب ثم "أسباب دينية" بنسبة 20.3%. وحسب الجنس فإن أهم سبب عند الرجال هو اعتبار مسؤولية المرأة المنزلية أهم، ثم أسباب دينية، وبالنسبة للنساء فإن أهم سبب من وجهة نظرهن كان عدم قدرة المرأة، ثم العادات والتقاليد.

الجدول 31: تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء

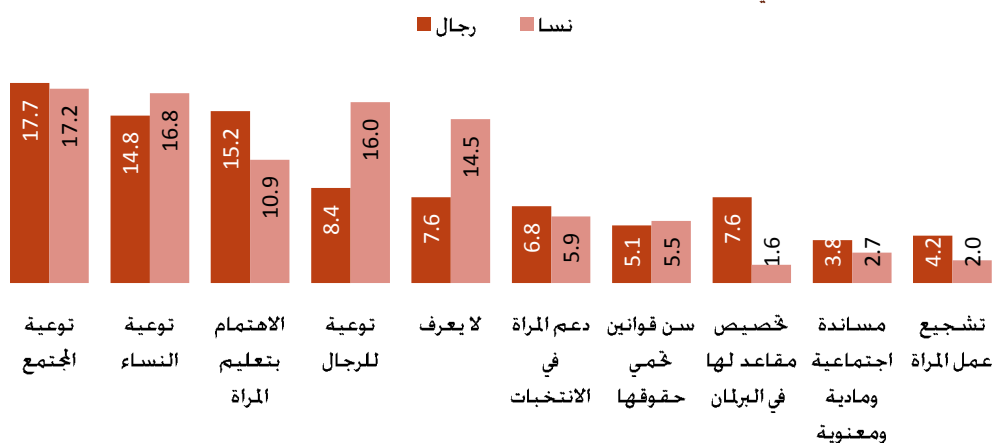
الخيارات	رجال	نساء	الكل
نعم	47.2	51.4	49.3
مع بعض الحقوق السياسية فقط	24.3	26.7	25.5
. لست مع ذلك	24.3	14.3	19.3
لا يعرف	3.6	7.6	5.6
رفض الإجابة	0.6	0.3	0.3

الجدول 32: الأسباب من وجهة نظر المعارضين لتعزيز الحقوق السياسية للنساء

الخيارات	رجال	نساء	الكل
المرأة غير قادرة	20.5	44.1	31.3
مسئولياتها المنزلية أهم	30.7	19.1	25.4
أسباب اجتماعية (عادات وتقاليد)	20.1	21.1	20.5
أسباب دينية	26.6	12.7	20.3
لا يعرف	0.8	2.0	1.3
غيرها	0.8	1.0	0.9

و كما يوضح (الرسم البياني 16) يرى مؤيدو تعزيز الحقوق السياسية للنساء أن أفضل وسيلة لتمكين النساء من الحقوق السياسية هي توعية المجتمع، ثم توعية النساء بشكل أخص، ثم الاهتمام بتعليم المرأة، يليها توعية الرجال، إلا أن إفادات المبحوثين تغيرت عندما تم اقتراح عليهم بعض الآليات لدعم وتعزيز مشاركة النساء كما سيتضح لاحقاً.. ومن الشكل يتضح أيضاً أن معظم من قالوا بأنهم لا يعرفون كيف يمكن تعزيز الحقوق السياسية للنساء هم من النساء، وأيضاً معظم من قالوا بأن أحد الوسائل هي توعية الرجل في هذا الجانب .

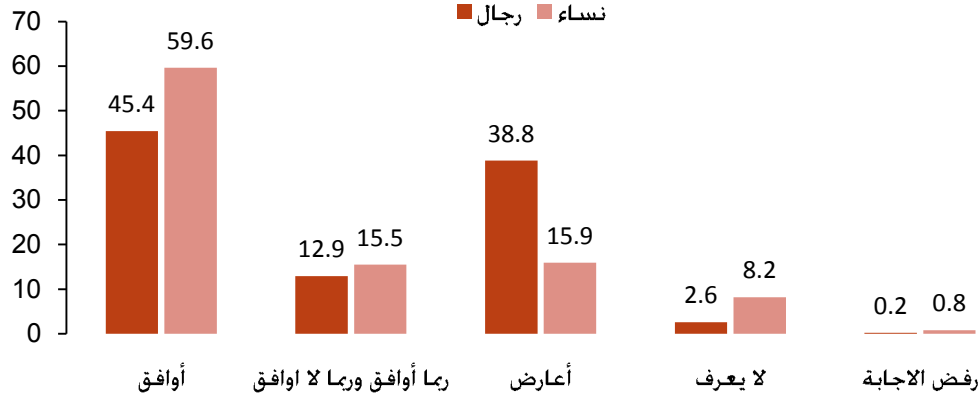
الرسم البياني 16 : وسائل دعم وتعزيز الحقوق السياسية للنساء، بالنسبة للمؤيدين



### الموقف من تخصيص مقاعد في مجلس النواب للنساء

كانت التوعية أهم أدوات تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء بالنسبة لمؤيدي تعزيزها، وبالرغم من أن وسائل أو آليات دعم وتعزيز الحقوق السياسية للنساء الأكثر تداولاً مثل "الكوتا" وإشراكها في مجالات العمل المختلفة والسياسية خصوصاً لم ترد ضمن خيارات المبحوثين المقترحة إلا عند نسبة قليلة لم يصل بعضها إلى 1%، إلا أن سؤالهم بشكل مباشر عنها كشف عن نسبة تأييد تجاوزت 45% بين الرجال و59% بين النساء كما يوضح (الرسم البياني 17) والخاص بمقترح تخصيص 20 إلى 30 مقعد في مجلس النواب للنساء. مقابل اعتراض 38.8% من الرجال و16% من النساء.

الرسم البياني 17: الموقف من تخصيص 20 - 30 مقعد في مجلس النواب للنساء

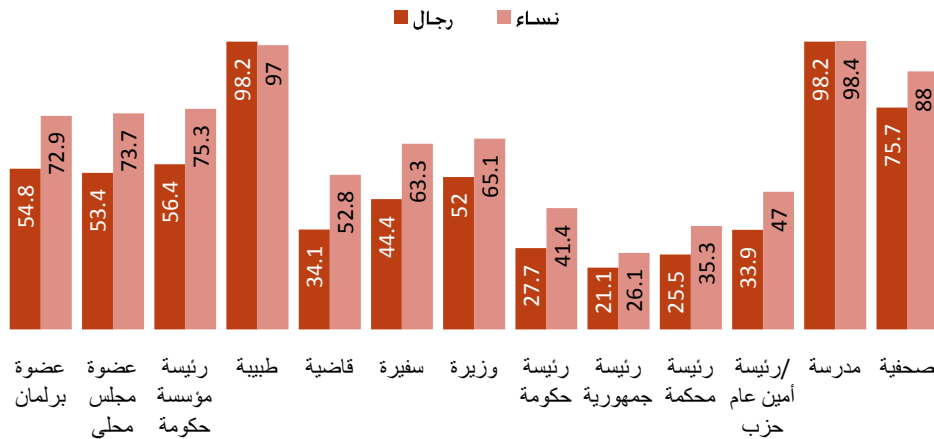


### الحقوق السياسية للنساء

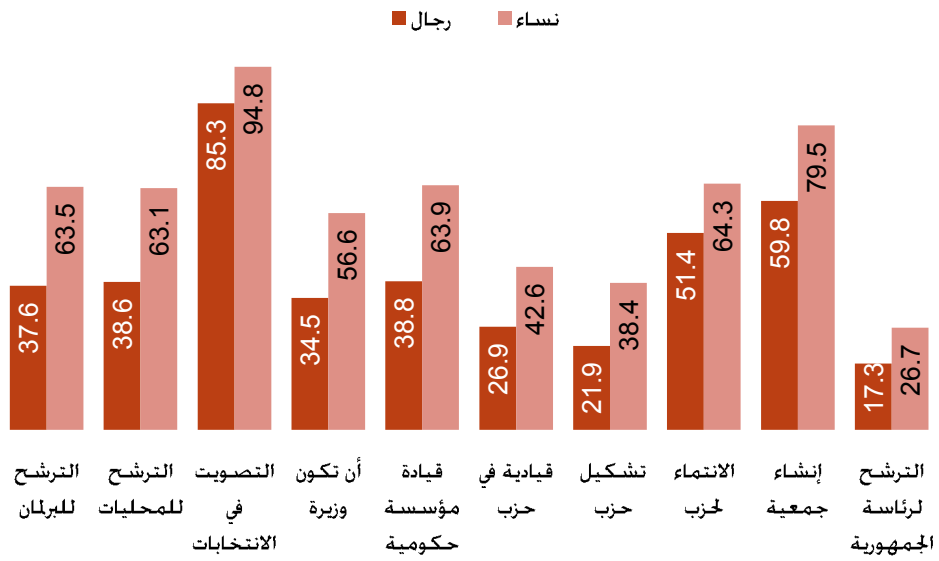
وبعيداً عن القانون فإن المواقف الشخصية للمبحوثين تجاه تمكين النساء عموماً من عدد من الحقوق السياسية تتغير حتى بين النساء أنفسهن، مقارنة بموقفهم من مزاولتها عددًا من المهن مثل الطب، والتدريس، وحسب (الرسم البياني 18) فإن نسبة التأييد بين الرجال لحق المرأة في عضوية مجلس النواب، أو المجالس المحلية، أو قيادة مؤسسة حكومية قلت بشكل كبير عن نسبة من يرون أن القانون يمنحها هذا الحق.

وقلت أيضاً بين النساء، وتدنت نسبة التأييد أكثر بالنسبة لحقها في تشكيل حزب سياسي أو تقلد منصب الوزير أو رئاسة الحكومة، وكانت نسب التأييد لحق المرأة في تولي منصب "قاضي" أعلى من نسبة التأييد لرئاستها محكمة. ويجمع مستوى التأييد أكثر خصوصاً بين الرجال كما يوضح (الرسم البياني 19) عندما طرح السؤال بشكل مختلف، وهو ما إذا كانوا سيؤيدون أن تمارس أياً من هذه الحقوق السياسية النساء في الأسرة أو العائلة.

الرسم البياني 18: المؤيدون لأن تكون المرأة في أحد هذه المواقع أو المهن



الرسم البياني 19 : المؤيدون لممارسة هذه الحقوق من قبل إحدى النساء في العائلة



### 3. حرية الرأي والتعبير

#### مستوى الحرية في اليمن

يرى 30% من المبحوثين أن هناك حرية واسعة للإعلام في اليمن، مقابل 26,1% يرونها ضئيلة، و19,1% أغلبهم من الرجال يرونها معدومة تماما. وحسب نتائج الجدول 33 فإن 10,7% معظمهم من النساء يرون بان الحرية ليست متوفرة دائما.

الجدول 33: مستوى حرية الإعلام في اليمن

الخيارات	رجال	نساء	الكل
يوجد حرية واسعة للإعلام	30.5	29.5	30.0
يوجد القليل من الحرية	26.5	25.7	26.1
أحيان يكون هناك حرية وأحيانا لا	7.4	14.1	10.7
لا توجد حرية للإعلام في اليمن	25.3	12.9	19.1

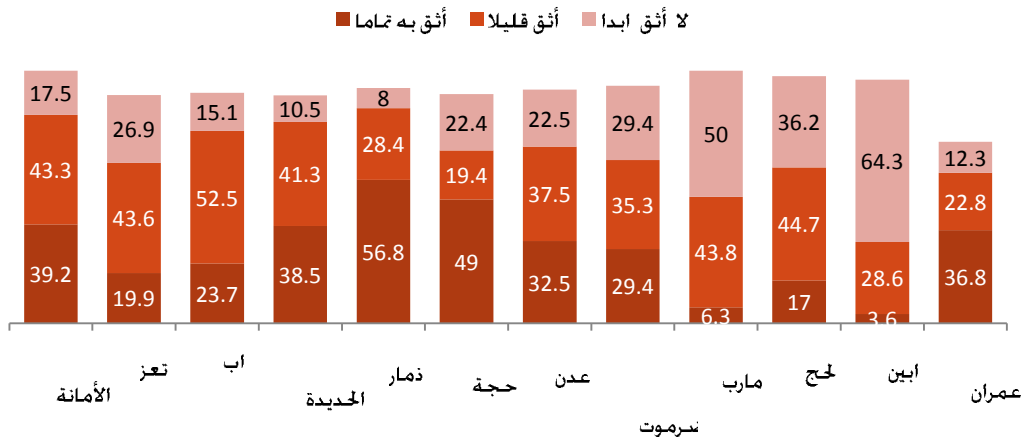
#### مستوى الثقة بوسائل الإعلام

يثق 32,2% من المبحوثين - غالبيتهم من النساء - بوسائل الإعلام، وحسب نتائج الجدول 34 فإن 20,7% لا يثقون بوسائل الإعلام إطلاقا، و38,4% يثقون بها قليلا، وتأتي محافظتي ذمار وحجة في مقدمة المحافظات من حيث ارتفاع مستوى ثقة المبحوثين بوسائل الإعلام، فيما تتدنى النسبة كثيرا في محافظتي أبين ومأرب (الرسم البياني 20)

الجدول 34: مستوى الثقة بالإعلام (صحافة، إذاعة، تلفزيون)

الخيارات	رجال	نساء	الكل
أثق به تماما	25.1	40.6	32.8
أثق قليلا	39.6	37.1	38.4
لا أثق ابدا	31.3	10.0	20.7
لا يعرف	4.0	12.0	8.0
رفض الإجابة		0.2	0.1

الرسم البياني 20 : مستوى الثقة بالإعلام حسب المحافظة



## الإعلام وقضايا الناس

حسب رأي 42,7% من المبحوثين فإن وسائل الإعلام تعبر عن الناس وتبني قضاياهم، فيما يعتبر 14,6% أنها لا تعبر عن قضايا الناس إطلاقاً، و18,3% يرون أنها تقوم بذلك أحياناً. ويعتقد 10,5% حسب نتائج (الجدول 35) أن بعض وسائل الإعلام وليس جميعها تبني قضايا الناس.

الجدول 35: هل تعبر وسائل الإعلام عن قضايا الناس؟

الخيارات	رجال	نساء	الكل
لا يعبر أو يتبنى قضايا الناس	20.7	8.4	14.6
أحياناً يعبر و أحياناً لا	15.5	21.1	18.3
بعض وسائل الإعلام وليس كلها	11.6	9.4	10.5
نعم الإعلام يعبر عن الناس	43.4	42.0	42.7
لا يعرف	8.6	18.9	13.7
رفض الإجابة	0.2	0.2	0.2

وعند سؤال من يعتقدون بأن وسائل الإعلام جميعها أو بعضها لا تعبر عن الناس أو تفعل ذلك أحياناً عن السبب رأى 40,8% إن الخوف من التعرض للقمع هو السبب الذي يدفع وسائل الإعلام لعدم تبني قضايا الناس، فيما ذهب 18% إلى الاعتقاد بأن السبب يعود إلى وسائل الإعلام ذاتها كونها لا تضع قضايا الناس ضمن اهتماماتها. كما يرى 14,7% إن الإعلاميين أنفسهم لا يهتمون.

الجدول 36: أسباب عدم تبني وسائل الإعلام لقضايا الناس

الخيارات	رجال	نساء	الكل
يتعرضون للقمع	41.7	39.7	40.8
القانون لا يسمح بذلك	4.2	5.2	4.6
الإعلاميون لا يهتمون	13.3	16.5	14.7
قضايا الناس لا تهتم الإعلام	15.8	20.6	18.0
الإعلام مسير من الحكومة	10.0	1.5	6.2
تابعة لمن يدفع- مصلحة	2.9	0.5	1.8
تابعة للحزب	0.8	0.5	0.7
إمكانات الإعلام ضعيفة	0.8	2.1	1.4
غيرها	1.3	0.7	0.7
لا يعرف	8.8	12.9	10.6

## الموقف من بعض العقوبات السالبة للحرية

غالبية المبحوثين يؤيدون إلغاء العقوبات السالبة للحرية مثل عقوبات الحبس و الإعدام للصحفيين، أو عقوبة توقيف الصحف، وحسب النتائج الموضحة في الجدول 37 فإن 65% من المبحوثين يؤيدون إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين، فيما يعترض على إلغائها 12,2%. ويؤيد إلغاء عقوبة الإعدام للصحفيين 69,4% من المبحوثين، ويعارض إلغائها 11,8% حسب (الجدول 38). وتنخفض النسبة قليلاً عند السؤال عن الموقف من توقيف الصحف، حيث يؤيد إلغاء عقوبة التوقيف للصحف 58,9% من المبحوثين، فيما يعترض على إلغائها -حسب نتائج (الجدول 39) 16,3% من المبحوثين.

الجدول 37: إلغاء عقوبة حبس الصحفيين

الخيارات	رجال	نساء	الكل
أؤيد	65.1	64.9	65.0
أؤيد قليلاً	16.3	14.7	15.5
لا أؤيد	12.9	11.4	12.2
لا يعرف	5.4	9.0	7.2

الجدول 38: إلغاء عقوبة الإعدام للصحفيين

الخيارات	رجال	نساء	الكل
أُؤيد	69.5	69.3	69.4
أُؤيد قليلا	12.9	10.0	11.5
لا أُؤيد	11.8	11.8	11.8
لا يعرف	5.4	8.8	7.1
رفض الإجابة	0.4		0.2

الجدول 39: إلغاء توقيف الصحف

الخيارات	رجال	نساء	الكل
أُؤيد	54.6	63.3	58.9
أُؤيد قليلا	20.9	11.6	16.3
لا أُؤيد	17.7	14.9	16.3
لا يعرف	6.4	10.2	8.3
رفض الإجابة	0.4		0.2

لمزيد من المعلومات يمكن التواصل مع المركز اليمني لقياس الرأي العام

الدور الثاني - عمارة المطري (جوار السفارة الصينية)

شارع الزبيري - صنعاء

Tel: + 967 (1) 279 771

Fax: + 967 (1) 279 772

E-mail: [contact@yemenpolling.org](mailto:contact@yemenpolling.org)

[www.yemenpolling.org](http://www.yemenpolling.org)